العلاقات المغربية العثمانية
في العصر الحديث (١٦٥٠ - ١٨٣٠)

د. محمد علي داهش
قسم التاريخ
جامعة الموصل

تمهيد :

منذ بدايات القرن السادس عشر – الفترة التي شهدت امتداد النفوذ العثماني إلى الجزائر عام ١٥١٨م – كان المغرب يعيش في ظل الأسرة الوطاسية (١٤٧١م – ١٥٥٤م)، وبداية ظهور الأسرة السعدية (١٥٠٩ – ١٦٥٨) التي استطاعت تصفية بقايا النفوذ الوطاسي في منتصف القرن السادس عشر وإعادة الوحدة الوطنية السياسية للبلاد.

سادت بين المغرب السعدي والدولة العثمانية علاقات سياسية وعسكرية سلبية في أغلب الفترات، وكان ذلك بسبب التوسعية العثمانية التي ما انفكت تحاول – بعد أن هيمنت على جُل الوطن العربي – فرض النفوذ العثماني على المغرب، لكن المغاربة قاوموا هذه المحاولات العثمانية حتى منتصف القرن السابع عشر، وبدأت صفحة جديدة من العلاقات المغربية – العثمانية بعد ظهور الأسرة العلوية (١٦٣١ –)، وكون هذه الصفحة جديدة لاعتبارات تتعلق بانتقال الصراع بين الجانبين إلى صراع إقليمي بين إيالة الجزائر العثمانية والمغرب العلوي، فيما انشغلت العاصمة العثمانية إسطنبول بمواجهة التحديات لنفوذها في وسط وشرق أوروبا، وفي إيران أيضاً، إلى جانب انتقال العلاقات من الصراع السياسي والعسكري إلى التعاون فيما بينهما.

نشأة الدولة العلوية بالمغرب :

إن الفوضى السياسية التي ألـمَّت بالمغرب بعد وفاة السلطان السعدي أحمد المنصور

عام ١٦٠٣ بين أبنائه وأحفاده، أدخلت البلاد في حالة من الصراع الدامي والانقسام والضعف، وعمَّق هذه الأوضاع ظهور الزعامات المحلية الدينية والشعبية في الشمال والوسط والجنوب (العياشية – الدلائية – السملالية)، إلى جانب تصاعد الأطماع الاستعمارية للأسبان والبرتغال تجاه السواحل المغربية الشمالية والغربية، وكذلك الأطماع التوسيعة لحكام الجزائر العثمانيين من جهة الشرق. أن هذه الأوضاع الداخلية والخارجية التي أحاطت بالمغرب في النصف الأول من القرن السابع عشر، لم تحل دون استمرار الأتجاه الساعي إلى إنقاذ البلاد من التمزق الداخلي وإعادة الوحدة الوطنية والعمل على تحرير المناطق المحتلة والدفاع عن السيادة المغربية، فساعد ذلك على بروز قيادة جديدة في الميدان تمثلت بالأشراف العلويين[١].

بدأ ظهور الأسرة العلوية في جنوب المغرب (تافيلالت) في النصف الأول من القرن السابع عشر، ونظراً لأنتسابهم إلى الخليفة الرابع علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، فقد اكتسبوا مكانة دينية واجتماعية كبيرة بين الأهالي. وقد استفادوا من الظروف التي أحاطت بالبلاد بعد وفاة السلطان أحمد المنصور السعدي، فتطلع إليهم أهالي جنوب المغرب كقيادة جديدة تعيد للبلاد الاستقرار والوحدة وتمكنها من الدفاع ضد الأطماع الخارجية، وكذلك بايع الشعب في مدينة سجلماسة مولاي محمد الشريف أميراً عليهم عام ١٦٣١[٢].

استطاع مولاي محمد الشريف أن يفرض نفوذه في جنوب المغرب وأن يتقدم لتوسيع رقعة نفوذه باتجاه الشرق والشمال الشرقي مستفيداً من انشغال بقايا الأسرة السعدية في الصراع على السلطة. وطيلة ما يقرب من العقدين استطاع أن يفرض نفوذه في المناطق الشرقية المحاددة للجزائر العثمانية، فقد انضمت إليه القبائل العربية (من عرب المعقل) وقبلوا زعامته وأيَّدوه في زحفه إلى مدينة وجده شمالاً[٣]. وعلى هذا، فقد استطاع في عام ١٦٥٠ السيطرة على وجدة وأصبحت ضمن المناطق التابعة لنفوذه، وشنَّ منها

غارات على مدينة تلمسان الجزائرية وأوقع بالحامية التركية ووصل إلي الأغواط. ومن هنا بدأت العلاقات المغربية – العثمانية متوترة قبل أن ينتهي النفوذ السعدي(٤).

وهنا نتساءل، لماذا توجه مولاي محمد الشريف نحو المناطق الحدودية شرقاً وشمالاً ولم يتوجه إلي داخل المغرب لأعادة السلطة المركزية والوحدة الوطنية؟.

يبدو أن ذلك يعود إلى توزع الشعب المغربي إلي ولاءآت عديدة بين مراكز القوى المتصارعة في الداخل، فأراد أن يبحث عن فضاء اجتماعي بعيد عن أجواء الصراعات الداخلية التي عاشها المغرب آنذاك، وكان يدرك – دون شك – أن القبائل العربية التي تقطن في المناطق المتحاددة بين الجزائر والمغرب على غير وفاق مع السلطة العثمانية الحاكمة – وهذه مسألة معروفة في تاريخ الجزائر آنذاك – وهذا ما حصل بالفعل حيث انضمت قبائل عربية من الجزائر إلى نفوذه وقبلت بزعامته، فاستند عليها إلى جانب أتباعه في تحقيق طموحاته وأهدافه التي انطلق من الجنوب لأجلها.

شكل استقرار مولاي الشريف في وجدة عام ١٦٥٠ نقطة تهديد مغربي لحكام الجزائر، فاضطرب هؤلاء خشية أن يتنتفض عليهم الشعب الجزائري، وعليه فقد تأهبوا للمواجهة بحفر الخنادف حول مدينة معسكر الجزائرية واستجمعوا قواتهم واستنفروها ضده(٥)، ودارت بين الجانبين مناوشات حدودية طيلة أربعة أعوام ولم يستطع أحدهما هزيمة الآخر، وبادر العثمانيون انطلاقاً من الرابطة الدينية، والارتكاز عليها، بأيفاد لجنة من العلماد للمفاوضة بشأن تهدئة الأحوال وتحديد مناطق النفوذ لأعادة الاستقرار والتواصل البشري والتجاري، وجعل وادي تافنا حداً فاصلاً، وعقد «معاهدة تافنا» عام ١٦٥٤ حيث هدأت الأمور ولكن إلى حين(٦).

تولى الزعامة والسلطة للأسرة العلوية بعد وفاة مولاى محمد الشريف عام ١٦٦٤، أخوه مولاي الرشيد، وقد استفاد الأخير من هدوء الأحوال مع الجزائر العثمانية بموجب

معاهدة تافنا، فتوجه لتحقيق الأهداف التي أنيطت بالأسرة أيام مبايعة مولاي محمد الشريف، فعمل على القضاء على القوى المحلية تباعاً وتصفية بقايا النفوذ السعدي واعلن نفسه سلطاناً للمغرب في العاصمة فاس عام ١٦٦٦، ومنذ تلك الفترة بدأ المغرب العلوي كياناً سياسياً موحداً، حيث وضع مولاي الرشيد أسسا قوية للنظام السياسي والاداري للبلاد من خلال الجهود التي بذلها حتى أنه اعتبر المؤسس الأول للمغرب العلوي(٧).

بعد وفاة مولاى الشريف عام ١٦٧٢، تولى أخوه مولاي اسماعيل (١٦٧٢ – ١٧٢٧) وقد حكم فترة طويلة استطاع خلالها أن يثبت ويقوي السلطة المركزية وأن يحرر العديد من المناطق المحتلة، وبلغ المغرب في عهده درجة كبيرة من الازدهار والقوة حتى أصبح له وزن دولي كبير في غربي البحر المتوسط، فهابته الدول الأوروبية وعقدت معه علاقات سياسية واقتصادية متعددة، وعليه فقد شكل مولاي اسماعيل عقبة كأداء أمام التوسعية العثمانية التي بقيت تتطلع إلى ضم المغرب أو على الأقل إلحاقة بتبعية اسمية للسيادة العثمانية.

لقد بدأ العثمانيون بالتنكر لمعاهدة تافنا والتدخل في الشؤون الداخلية للمغرب وكان ذلك بمناوراتهم الرامية إلى زعزعة الحكم المغربي بأثارة خصوم مولاي اسماعيل من إخوته وأحفاده، فساندوا أخاه مولاي الحرّان في تافيلالت، وحفيده أحمد بن محرز في بلاد السوس في جنوب البلاد(٨)، وقد ردَّ مولاي اسماعيل على الموقف العثماني بأن شن هجوماً عام ١٦٧٦ في المناطق الصحراوية قبل مهاجمة المراكز الحضرية، وذلك من أجل استنفار القبائل العربية إلى جانبه وتجميع قوى اجتماعية جزائرية مضاددة للحكم العثماني يعزز بها قواته النظامية (جيش عبيد البخاري) وهذا ما حصل بالفعل حيث «قدمت عليه هنالك وفود العرب من ذوي منيع ودخيسة وحميان والمهاية والعمور وأولاد جرير وستونة وبني عامر والحشم»، وقرب نهر شلف بناحية «القويعة» فاجأه الجيش العثماني بمدافعه ليلاً، وقد كانت أكثر تطوراً من السلاح المدفعي المغربي، ووقعت

الهزيمة بقوات مولاي اسماعيل ومن معه من قبائل المنطقة، كما أخفق في محاولته الثانية عام ١٦٧٩ بسبب التفوق التسليحي للجيش العثماني، وقد كان لمخاطر التهديدات الاسبانية على الجزائر، أثرها في مخاطبة العثمانيين بشأن العودة إلى معاهدة تافنا، ألا أن الأمور بقيت متذبذبة ولم تثمر عن مكاسب لكليهما[٩].

إن الهزائم التي تعرَّض لها مولاي اسماعيل وهو في بداية حكمه للمغرب، قادته إلى اتخاذ موقف الدفاع والاستعداد لصد أي محاولة توسعية عثمانية إلى داخل المغرب، فعمل على انشاء حاميات متقدمة ثابتة في المراكز الاستراتيجية الهامة قرب الجزائر، وأنشأ العديد من الحصون لتكون حاجزاً دفاعياً أمام الهجمات العثمانية من الجزائر[١٠]، وفي الوقت نفسه وجه اهتمامه إلى توطيد السلطة المركزية وتقوية البلاد لمواجهة التحديات الاسبانية، ومع ذلك لم يغفل حقيقة بقاء الأطماع العثمانية تجاه المغرب، وحقيقة كون هذه الأطماع ترتكز في جزء منها على رغبة السلطان العثماني في أن يكون «أمير المؤمنين» الوحيد، وهذا ما كان يرفضه سلاطين المغرب، ومنهم مولاي اسماعيل، وفي الوقت نفسه، كان استمرار تبني لقب «أمير المؤمنين» وعدم الاعتراف بالسيادة الروحية للسلطان العثماني على المسلمين، هو الهاجس المحرّك لأن يلعب المغرب الدور التاريخي الذي لعبه منذ أيام الموحدين، ومن هنا كان التوجه الدائم لبناء الدولة المغربية ـ العربية ضمن إطار المغرب العربي ككل.

من هذا المنطلق الديني والقومي جاءت المحاولات التالية لمولاي اسماعيل بالهجوم علي الجزائر، ومحاولة التعاون مع بايات تونس لوضع النفوذ العثماني في الجزائر بين طرفي كماشة. ففي عام ١٦٩١ وجه مولاي اسماعيل حملة عسكرية ضد مدينة وهران الجزائرية من عشرة آلاف مقاتل من المشاة وثلاثة آلاف فارس، للاستيلاء عليها، فاعترضته الحامية العثمانية، وباغتته القوات العثمانية بمدفعيتها المتطورة بوادي ملوية، فتراجع بقواته بعد خسائر جسيمة في الأفراد، وتم ابرام «معاهدة وجدة» التي أبقت مناطق النفوذ على

حالها بين الطرفين ودون تطمين لتطلعاتهما أحدهما تجاه الآخر، ويخطيء المؤرخ الجزائري الجيلالي عندما يؤكد أن هذه المعاهدة «قضت بأذعان سلطنة المغرب وخضوعها للسيادة التركية وخدمة مصالح الخلافة العثمانية»[11] إذ لم يرد ما يشير إلى ذلك في مصادر أخرى من جهة، ومن جانب آخر لا زال الموقف المغربي في التأكيد على أحقية سلطان المغرب انطلاقاً من نسبه الشريف وعروبته بأحقيته لأن يكون «أميراً للمؤمنين» وعدم الأعتراف بما اصطلح على تسميته خطأً «بالخلافة» العثمانية.

وحاول مولاي اسماعيل عام ١٦٩٢، وبالأتفاق مع باي تونس المعادي لحكام الجزائر العثمانيين والذي لم يكن على علاقة ودية مع السلطان العثماني، محاصرة الوجود العثماني في الجزائر. ألا أن عدم التنسيق المنظم بين تحركات قواتهما في الوقت المحدد، قاد إلى قدرة حكام الجزائر على الرد علي الهجوم التونسي وإبعاده، ثم التفتوا إلى القوات المغربية وأوقعوا الهزيمة بها، وقد أدى ذلك إلى قيام مولاي اسماعيل بطلب الصلح حيث أرسل وفداً إلى الجزائر برئاسة الفقيه أبي عبد الله محمد الطيب الفاسي لعقد هدنة. ومن الجدير بالاشارة إلى أن بقاء التوتر السياسي والحربي بين الجانبين حتى عام ١٦٩٧، لم يحل دون التواصل البشري والتجاري بينهما إذ أن تلك المرحلة شهدت نوعاً من العلاقات التجارية، فقد رست في موانيء المغرب في تلك الفترة سفن تابعة للجزائر، وعزت أحدى الوثائق الفرنسية هذا الموقف المغربي إلى «الوزاع الديني في التأثير على موقف ملك المغرب» كما وردت إشارة في عام ١٦٩٧، بقيام سلطان المغرب بالغاء الحظر الواقع على المبادلات التجارية بين الجزائر والموانيء المغربية وعليه فقد شهد عام ١٦٩٧، تحسناً في العلاقات المغربية العثمانية حيث وفد على السلطان المغربي وفد من قبل السلطان العثماني مصطفى الثاني (١٦٩٥ – ١٧٠٣) مكوّن من عشرة أعضاء حاملين رسالة خاصة إلى مولاي اسماعيل بشأن الصلح مع الجزائر، فعمل بها سلطان المغرب[12]، ويبدو أن هذا الموقف العثماني – رغم قدرة حكام الجزائر على الدفاع عن وجودهم –

يعود إلى محاولة السلطنة العثمانية تهدئة الأحوال بين القوى الإسلامية في غربي البحر المتوسط وتوجيهها لمواجهة التحديات الأوروبية المشتركة، حيث بدأت الدولة العثمانية منذ نهاية القرن السابع عشر تشهد هذه المواجهة في مناطق نفوذها في أوروبا. ومن جهة أخرى جاء الموقف المغربي في محاولة للاستعداد وتنظيم هجوم جديد انطلاقاً من الاعتبارات السالفة الذكر، يؤيد ذلك مساندة مولاي اسماعيل ثانية لباي تونس مراد بوبالة ضد داي الجزائر عام ١٧٠٠، ولم تقف المساندة عند الدعم المالي، بل سانده عسكرياً بأن شن هجوماً عام ١٧٠١، ألا أنه مني بهزيمة وعاد إلي الأقرار بمعاهدة تافنا، ومع ذلك فأن التطلع المغربي لطرد العثمانيين من الجزائر استمر بدلالة تشجيع مولاي اسماعيل لأصحاب الطرق الصوفية (الدرقاوية – التيجانية) وبعض القبائل العربية المناهضين للحكم العثماني، لشق عصا الطاعة وأمدَّهم بالأموال، وكل ذلك لأضعاف سلطان العثمانيين في الجزائر[١٣].

استمر التوتر في العلاقات المغربية – العثمانية حتى عام ١٧٠٨ حيث شهدت بداية طيبة للانفراج انطلاقاً من «التضامن الإسلامي» لمواجهة الخطر الأوروبي المشترك. ففي العام ١٧٠٨، استرد العثمانيون مدينة وهران الجزائرية من الأحتلال الأسباني، وعلى أثر ذلك أرسل مولاي اسماعيل تهنئة إلي السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ – ١٧٣٠). لكن سوء التفاهم سرعان ما تجدد وذلك لتمسك السلطان العثماني كأسلافه من سلاطين آل عثمان في أن يعترف لهم سلطان المغرب بالسيادة الأسمية بعد أن أخفقوا بفرض سيادتهم المباشرة، لكن مولاي اسماعيل كأسلافه من العلويين أو السعديين قبلهم، تمسك بلقب «أمير المومنين» ورأى أحقيته من العثمانيين بالزعامة الروحية للمسلمين[١٤].

مع وفاة السلطان المغربي مولاي اسماعيل عام ١٧٢٧، ساءت البلاد حالة من الأضطرابات بسبب الصراع بين أبنائه وأحفاده على السلطة، إلى جانب تدخلات المؤسسة العسكرية التي أنشأها (جيش عبيد البخاري) في الشؤون السياسية، وكذلك عودة

العثمانيين للتدخل في الشؤون الداخلية بعد رحيل الرجل القوي مولاي اسماعيل، وذلك بتشجيعهم العناصر الدينية من رجال الطرق الصوفية المضاددين للسلطة العلوية. وقد استمرت هذه الحالة حتى عام ١٧٥٧ حينما تولى السلطان محمد بن عبد الله (١٧٥٧ - ١٧٩٠) الحكم وفرض سلطانه على البلاد وأعاد للملك هيبته(١٥). ويعود السبب في عدم قدرة العثمانيين على تحقيق أطماعهم في المغرب بشكل مباشر، لانشغالهم بالقضاء على انتفاضات الشعب الجزائري ضدهم، إلى جانب منازعاتهم الحربية مع حكام تونس، اضافة إلي الرد على التحديات الاسبانية على سواحل الجزائر، بينما كانت العاصمة العثمانية بعيدة عن الأحداث ولم تمد يد العون لحكام الجزائر العثمانيين بسبب تطلع السلطان العثماني إلى العودة للحكم المباشر لكل من الجزائر وتونس وكذلك طرابلس الغرب، فكانت المنازعات الداخلية في المغرب العربي ككل فرصة للسلطان العثماني لأضعاف نفوذ حكام الجزائر والعودة للحكم المباشر في تلك البلدان(١٦).

استطاع مولاي محمد بن عبد الله مع توقف الخطر العسكري المباشر للعثمانيين، وسيادة هدوء مشوب بالحذر بين الجانبين، أن يوجه جهود المغرب ضد الاحتلال الأسباني والبرتغالي لبعض المناطق الساحلية، وأن يصد هجماتهما على البلاد، حتى إذا كان عام ١٧٦٨، وقعت معاهدة بين سلطان المغرب وملك أسبانيا تم على أثرها تبادل وفداء أسرى الطرفين(١٧). وقد كان من نتائج معاهدة الصلح المغربية الأسبانية، أن قام ملك أسبانيا بتوسيط سلطان المغرب لدى داي الجزائر لفكاك أسرى الأسبان، ولما كانت العلاقات المغربية - العثمانية (الجزائرية) متوترة حتى تلك الفترة، فقد أخفق في محاولتين قام بهما، لكنه أفلح في محاولته الثالثة على أثر التحسن في العلاقات بين سلطان المغرب والعاصمة العثمانية أسطنبول، وقد حضر من يمثل المغرب في عملية المبادلة بين أسرى الأسبان والجزائر(١٨).

وكما سبقت الأشارة إلى أن التوتر والصدام العسكري المغربي - العثماني لم يحل

دون انتقال السكان بين الجانبين طلباً للعلم أو التجارة أو الحج ما عدا الشخصيات الرسمية من الأسرة الحاكمة، لكن خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ولاحقاً وعلي أثر تحسُّن العلاقات بين سلطان المغرب وسلاطين آل عثمان، سار في ركب الحج إلى الحجاز أعضاء من الأسرة الحاكمة في المغرب[١٩]. وقد كان للحج آثاره الاقتصادية - التجارة - حيث كان الحجيج يبيعون ويشترون من الحواضر العربية في المشرق العربي ويجلبون بضاعتهم إلى المغرب، مما يعني وجود علاقات تجارية داخلية بين أبناء الشعب الواحد[٢٠].

قاد التطلع العثماني إلى مناطق نفوذهم غير المباشر في المغرب العربي (طرابس - المغرب - تونس- الجزائر) إلى سيادة علاقات مغربية عثمانية ودية، فقد تبودلت المراسلات والهدايا بين سلطان المغرب محمد بن عبد الله، والسلطان العثماني مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٤)، وكذلك السلطان العثماني عبد الحميد الأول (١٧٧٤ - ١٧٨٩) و بداية عهد السلطان العثماني سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) الذي توافق مع نهاية عهد السلطان المغربي، وقد كان سلاطين آل عثمان يخاطبون السلطان المغربي بكل مظاهر الاحترام والتبجيل، ويمدونه بالأموال والهدايا[٢١].

إن التحسن في العلاقات المغربية - العثمانية على المستوى الرسمي بين سلطان المغرب وسلاطين آل عثمان في النصف الثاني من القرن الثامن عشر واستمرار ذلك حتى نهاية ذلك القرن، يعود إلى أن العثمانيين خلال القرن الثامن عشر بأكمله قد تعرّضوا إلى هزائم في مناطق نفوذهم في أوروبا، وبداية انحسار هذا النفوذ، فجلت الدولة العثمانية عن المجر وبلغراد وعانت من ثورات في منطقة البلقان، كما جلت عن جزيرتي المورة وكريت، فيما استرد الروس منها مقاطعة القفقاس، إلى جانب معاناة سلاطين آل عثمان من تدخل المؤسسة العسكرية التقليدية (الانكشارية) في الشؤون السياسية، مما جعلها تجتهد للمحافظة على مالديها وتكف عن التطلع إلى توسع جديد في أوروبا، والعمل على

إيجاد حليف اسلامي لمواجهة العدو الأوروبي المشترك(٢٢).

استمرت العلاقات المغربية العثمانية على طابع الود والسلم وهدوء الأحوال فيما يتعلق مع المركز العثماني للاعتبارات السالفة حتى بعد وفاة مولاي محمد بن عبد الله عام ١٧٩٠ وتولي ابنه يزيد (١٧٩٠ – ١٧٩٢) ثم ولده الآخر سليمان (١٧٩٢ – ١٨٢٢) والذي كان بطبعه يفضل العمل السياسي على الحل العسكري، وقد انعكس ذلك حتى في علاقاته مع الجزائر العثمانية، يؤيد ذلك طلبه من داي الجزائر محمد عبد الكبير باشا أثناء اعتدائه على مدينة وجدة المغربية عام ١٧٩٥ بالأنسحاب « حقناً للدماء » فامتثل للأمر(٢٣) وتكرر هذا الموقف والميل إلى العمل السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر حفاظاً على علاقات هادئة بين الجانبين أثناء ثورة مدينة تلمسان الجزائرية عام ١٧٠٤ على حكامهم العثمانيين واعلانهم التبعية والبيعة لسلطان المغرب، فأوفد الأخير مبعوثة أبا السرور عياد الوربي ليصلح بين الجانبين ونجح في ذلك، وفي الوقت نفسه استقبل الفارين من أهالي مدينة تلمسان وعاملهم معاملة أبنائه(٢٤)، ولا يستبعد أن يكون هذا الموقف السلمي لسلطان المغرب تجاه ثورة تلمسان يعود إلى الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بالمغرب في تلك الفترة، حيث شهد داخل المغرب اضطرابات متعددة ضد السلطة المركزية، إلى جانب تعرضه لهجمات أوروبية متعددة، لكن تطورات الأوضاع الداخلية في الجزائر حيث تصاعدت الانتفاضات الشعبية الجزائرية ضد التسلط العثماني منذ عام ١٨٠٥ وبلوغ ذروتها عام ١٨٠٨ حالت دون وقوف سلطان المغرب متفرجاً علي الأحداث، فقد اندفع بإحساسه المغاربي (القومي) للانتصار لثورة الشعب الجزائري، فهاجم الجهات الغربية للجزائر والمناطق الجنوبية لمدينة وهران(٢٥).

أن تطورات الأوضاع الدولية في غربي البحر المتوسط في العقد الثاني من القرن التاسع عشر أحدثت تطوراً مهماً وجديدا في العلاقات المغربية – الجزائرية العثمانية وانتقالها من أطار العلاقات السلبية والصراع السياسي والعسكري إلى التعاون والتضامن

(الاسلامي) لمواجهة الخطر الأوروبي. ففي هذه الفترة، استطاعت الجزائر أن تبني اسطولاً بحرياً قوياً لممارسة الجهاد البحري ضد الأعمال العدوانية المتعصبة لبعض القوى الأوروبية (أسبانيا – انكلترا – فرنسا – هولندا – سردينيا . .)، واستطاعت أن تفرض « أتاوات » على البحرية الأوروبية[٢٦]، وعليه، فقد التفتت أوروبا بعد أن هدأت أوضاعها الداخلية بانتهاء حروب نابليون، نحو الجزائر، حيث تكتل الأسطول البريطاني والهولندي والسرديني ضد الجزائر عام ١٨١٦ بحملة « إكسماوث » وتمت هزيمة داي الجزائر وفرضت عليه شروط متعددة، وقد أسفرت هذه الهزيمة عن « تضامن اسلامي » إذ وقف المغرب وتونس إلى جانب حكام الجزائر وساندوهم في تجديد الأسطول البحري واعادة بناء عاصمة الجزائر بعد سنة واحدة حتى أصبحت « كما لو لم تصب بقنبلة واحدة »[٢٧].

استمرت العلاقات المغربية – العثمانية ايجابية على العموم حتى بعد مجيىء مولاي عبد الرحمن بن هشام (١٨٢٢ – ١٨٥٩) الذي واجه الاعتداءات الاسبانية والفرنسية كما كان حال الجزائر، إلاّ أن الموقف تغيّر عام ١٨٣٠ عندما احتل الفرنسيون مدينة الجزائر، فالتجأ أهالي تلمسان إلى سلطان المغرب وأعلنوا تبعيتهم له، وقد وافق وأصبحت المدينة تابعة لسلطانه، إلاّ أن القوات العثمانية تمرّدت على الحكم المغربي، وفي الوقت نفسه غزت القوات الفرنسية المدينة، ولم يكن لسلطان المغرب القوة لمواجهة التفوق العسكري الفرنسي فانسحب من المدينة خوفاً[٢٨] وعليه، فقد وقف الشعب الجزائري بعد سقوط الحكام العثمانيين وجهاً لوجه أمام القوات الفرنسية الغازية، وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات المغربية – الجزائرية، بمساندة المغاربة لكفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي.

الخاتمة

أن العلاقات المغربية – العثمانية طيلة قرن من الزمان استمر منذ منتصف القرن السابع عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر بقيت متوترة – كما كانت قبل تلك الفترة – على الصعيدين السياسي والعسكري على العموم، وأن المسبب الرئيس لهذا التوتر يعود إلى نظرة وسياسة واستراتيجية كل طرف تجاه الآخر، فقد كان العثمانيون ولاعتبارات استكمال الهيمنة دينياً وسياسياً واستراتيجياً على الوطن العربي يحاولون فرض نفوذهم على المغرب، فيما كان المغاربة ولاعتبارات دينية وقومية يرفضون ويقاومون هذه التطلعات العثمانية.

كما أن العلاقات بين الجانبين شهدت خفوتاً لحالة التوتر السياسي والعسكري منذ الصنف الثاني من القرن الثامن عشر، ويعود ذلك لأسباب « موضوعية » أمثلها طبيعة التحديات التي واجهتها الدولة العثمانية على المستوى الدولي أو الأقليمي (الجزائر) من قبل أوروبا، فسادت أجواء طيبة من الود والسلم بين الجانبين، أملتها أيضاً ظروف التحديات الأوروبية التي واجهها المغرب.

أن العلاقات المغربية – العثمانية في مطلع القرن التاسع عشر شهدت تطورات إيجابية انتقلت بها العلاقات من اطار المصالحة والسلم إلى التعاون ضمن أطار « التضامن الإسلامي »، وقد دفعت إلى ذلك، التحديات الأوروبية المشتركة لكليهما.

أخيراً فأن العلاقات المغربية – العثمانية شهدت في حالتي الجزر والمد اتصالات ثقافية واجتماعية واقتصادية داخلية سمح بها وأجبر عليها الوضع القومي والحضاري الواحد لأبناء الشعب العربي في الوطن العربي.

هوامش البحث

(١) للتفاصيل عن أحداث هذه الفترة انظر:

عبد الكريم كريم: المغرب في عهد الدولة السعدية، شركة الطبع والنشر، (الدار البيضاء ١٩٧٨)، ص ٣٢٨ - ٣٣٥.

محمد صبحي: الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، المطبعة الوطنية، (الرباط ١٩٦٤)، ص ٢٦ - ١٢٧, ١٣٨ - ١٣٩.

جلال يحيى: المغرب الكبير، الدار القومية للطباعة والنشر، (الأسكندرية ١٩٦٦)، ج ٣ ص ٤٦ - ٢٨، ٦٥.

جلال يحيى: العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث الأسكندرية ١٩٨٩)، ص ٥١٥ - ٥١٧.

شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة ١٩٧٧)، ص ٢٠٠ - ٢٠٧.

(٢) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري: الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، دار الكتاب (الدار البيضاء ١٩٥٥)، ج ٧ ص ٣ - ٤.

عبد المجيد بن جلون: هذه مراكش، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة ١٩٧٠)، ص ٣٧، يحيى، المغرب الكبير، ج ٣ ص ٦٦.

(٣) الناصري، المصدر السابق، ج ٧ ص ٢٠.

(٤) زاهر رياض: شمال أفريقيا في العصر الحديث، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة ١٩٦٧)، ص ١٤٧ - ١٥٠.

ابراهيم شحاته حسن: اطوار العلاقات المغربية العثمانية ١٥١٠ - ١٩٤٧، منشأة المعارف (الأسكندرية ١٩٨١)، ص ٣٩٤

الناصري، المصدر السابق، ج ٧ ص ٢٠.

حجي، المصدر السابق، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٥) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة، (بيروت ١٩٨٠)، ج ٣ ص ١٣٦ - ١٣٨.

(٦) الناصري، المصدر السابق، ج ٧ ص ٢٦ - ٢٧.

حجي، المصدر السابق، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

الجمل، المصدر السابق، ص ٢١١ - ٢١٢.

رياض، المصدر السابق، ص ١٤٧ - ١٥٠.

(٧) عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو: النظام الاداري بالمغرب، مطبعة الرسالة (الرباط ١٩٦٢)، ص ٢١ - ٢٩.

(٨) شارل أندري جوليان : تاريخ أفريقيا الشمالية، الدار التونسية للنشر، (تونس ١٩٨٥)، ج ٢ ص ٢٩٣ .
صلاح العقاد : المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة ١٩٦٩)، ص ٤٠ – ٤١ .
حسن، المصدر السابق، ص ٤٠٦ – ٤٠٧ .
(٩) الناصري، المصدر السابق، ج ٧ ص ٥٩ – ٦٠ .
الجيلالي، المصدر السابق ، ج ٣ ص ١٨٩ – ١٩٠ .
جوليان، المصدر السابق، ج ٢ ص ٢٩٨ .
(١٠) العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه . . ص ٧٠ .
حسن، المصدر السابق، ص ٤١٧ – ٤١٨ .
(١١) الجيلالي، المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٠٠ – ٢٠١ .
(١٢) الناصري، المصدر السابق، ج ٧ ص ٨٧ .
حسن، المصدر السابق، ص ٤٢٤ – ٤٢٨ .
الجيلالي، المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٠٢ .
(١٣) للتفاصيل انظر:
حسن، المصدر السابق، ص ٤١٤ – ٤٣٦ .
الجيلالي، المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٠٨ – ٢١٥ .
(١٤) العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه . . ص ٧٣
(١٥) صلاح العقاد : المغرب العربي بين التضامن الاسلامي والاستعمار الفرنسي، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة ١٩٥٧)، ج١ ص ١٥١ .
أحمد عسة : المعجزة المغربية، دار القلم، (بيروت ١٩٧٥)، ص ٩٥ – ٩٦ .
حسن، المصدر السابق، ص ٤٤٣ .
جوليان، المصدر السابق، ج ٢ ص ٣٠٧ – ٣٠٨ .
(١٦) حسن، المصدر السابق، ص ٤٤٠ – ٤٤١ .
(١٧) الجيلالي، المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٣٥ .
العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه . . ص ٧٤ .
(١٨) الناصري، المصدر السابق، ج ٨ ص ٣٨ .
الجيلالي، المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٣٥ .
(١٩) لبيب يونان رزق، محمد مزين: تاريخ العلاقات المغربية – المصرية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ، دار النشر المغربية، (الدار البياضد ١٩٨٢)، ص ٣٢ – ٣٣ .

(٢٠) حسن، المصدر السابق، ص ٤٤٠

(٢١) أنظر بالتفصيل:

حسن، المصدر السابق، ص ٤٤٢ – ٤٥٠ .

(٢٢) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، (موسوكو، بلا) ص ٣٢ .

الجمل، المصدر السابق، ص ٤٥١ .

(٢٣) حسن، المصدر السابق، ص ٤٥١ .

الجمل، المصدر السابق، ص ٢٣١ .

(٢٤) عسة، المصدر السابق، ص ١١٧ .

(٢٥) الجيلالي، المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٩٥ – ٣٠٦ .

العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه .. ص ٤٠ – ٤١ .

(٢٦) العقاد، المصدر السابق، ص ٤١ .

(٢٧) محمد بن العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المؤسسة الجزائرية للطباعة، (الجزائر ١٩٧٥)، ص ٨١ – ٩٥.

(٢٨) الزبيري، المصدر السابق، ص ٨٣ – ١١٧ .